



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/41/411
S/18147
12 June 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأممن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الحادية والأربعون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والأربعون
البنود ٢١ و ٥٦ و ٥٧ و ٦١ و ٦٢ و ٧٠
و ١٢٩ من القائمة الأولية*
السنة الدولية للسلم

منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي
تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٨/٤٠ بشأن
الوقف الفوري لتجارب الأسلحة النووية
وحظر هذه التجارب

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)
نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ
عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية

رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وموجهة الى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طي هذا نص البلاغ الصادر عن اجتماع اللجنة الاستشارية
السياسية للدول الأعضاء في معاهدة وارسو ، المعقود في بودابست في ١٠ و ١١
حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وكذلك نص النداء الموجه من الدول الأعضاء في منظمة معاهدة
وارسو الى الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والى جميع البلدان الأوروبية
بشأن تنفيذ برنامج لتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا .

وبناء على تعليمات من حكومتي ، أرجو منكم التكرم بتعميم البلاغ والنداء
المرفقين بوصفهما وثيقتين رسميتين من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ٢١
و ٥٦ و ٥٧ و ٦١ و ٦٢ و ٧٠ و ١٢٩ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ميكلوس اندريفي

القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق الأول

البلاغ الصادر عن اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاعضاء في معاهدة وارسو

عقدت اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاعضاء في معاهدة وارسو بشأن الصداقة والتعاون والتعاقد اجتماعا في بودابست في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

وتبادل المشاركون في الاجتماع الآراء بشأن الحالة في اوربا وفي العالم ، وناقشوا المهمة الراهنة المتمثلة في الكفاح من أجل تحقيق نزع السلاح ، وتغيير العلاقات الدولية ، وتعزيز الأمن الاوروبي والأمن العام ، وتنمية التعاون فيما بين الدول .

أولا

أعرب المشاركون في الاجتماع عن القلق البالغ ازاء الحالة المتوترة في العالم ، التي نجمت عن تزايد حدة سباق التسلح ، ولاسيما سباق التسلح النووي ، الناشئة عما تتخذه الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي من خطوات . فالولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي ليستا على استعداد لسلوك درب كبح سباق التسلح ومنع امتداده الى الغضاء الخارجي ووضع حد للتجارب النووية . كما أنهما يتملسان من الاستجابة للمبادرات الكبيرة الأهمية ، مثل البرنامج المقترح من جانب الاتحاد السوفياتي للقضاء التام على أسلحة التدمير الشامل بحلول نهاية القرن العشرين . ان وزع القذائف الأمريكية المتوسطة المدى في اوربا مازال مستمرا ، كما أن مظاهر السياسة الامبريالية ، المتمثلة في استعمال القوة والتدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، أخذة في التزايد . ويتعين تحقيق آمال الشعوب في اتخاذ خطوات فعّالة نحو تحقيق نزع السلاح وإحياء الانفراج ، وهي الآمال التي انبثقت عن اجتماع القمة السوفياتي - الأمريكي في جنيف وما تمخض عنه من اتفاقات مبدئية .

وقد وصل العالم الى مرحلة من النمو يعد فيها الامتناع عن طرق المسائل الرئيسية لعمرنا بمثابة تعريض مصير المدنية بأسرها للخطر . وفي ظل الظروف الحالية ، لا يمكن لدولة ما أو لمجموعة من الدول أن تبني أمنها ورفاهها على أساس فرض ارادتها على سائر البلدان والشعوب بقوة السلاح . فهذه السياسة ، سواء أطلق

عليها اسم "النظرة العالمية الجديدة" أو بُررت بمكافحة الارهاب أو بأية ذريعة أخرى ، لا تتيح أية مناظير للمستقبل . انها مهلكة للبشرية .

ان المهمة الرئيسية في عصرنا هي حماية السلم ووقف سباق التسلح والشروع في اتخاذ تدابير واقعية لتحقيق نزع السلاح ، ولاسيما في المجال النووي . والامكانية متوافرة لإنجاز هذه المهمة عن طريق وقف تزايد خطر نشوب حرب ، واعادة العلاقات الدولية الى طريق الانفراج . ومن الممكن ، بل والضروري ، بالنسبة للبشرية سد الطريق في وجه كارثة نووية .

والمشتركون في الاجتماع مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الأوضاع الأمنية والسلمية اللازمة لتحقيق التنمية والتقدم لجميع البلدان والشعوب لا يمكن ضمان توفيرها على نحو يعتدّ به إلا بالوسائل السياسية من خلال الجهود المشتركة لجميع الدول . وهذا الموقف يمثل حقائق العصر النووي ، ويشهد على ما يشعر به المشتركون من احساس بالغ بالمسؤولية ازاء مصير شعوبهم والبشرية جمعاء .

وفي ظل الحالة الراهنة ، ليس هناك بديل معقول للتعايش السلمي فيما بين الدول . ومن الضروري اليوم أن تراعى ، بصورة أكثر التزاما عن أي وقت مضى ، مبادئ احترام الاستقلال الوطني والسيادة ، ونبذ استخدام القوة والتهديد باستخدامها ، واحترام حرمة الحدود والسلامة الاقليمية ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة ، وغيرها من القواعد المعترف بها عالميا في العلاقات الدولية .

ثانيا

ان الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، إذ تؤكد من جديد حسن توقيت الأهداف والمهام المحددة في الاعلان الصادر في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ عن اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية ، تعتبر أن من واجبها أن تسعى سعيا جادا ودؤوبا لتجنب الخطر النووي بإحداث تحول ايجابي في الحالة الأوروبية والعالمية وتنمية تعاون مشر فيما بين الدول . وتسمى البلدان الاشتراكية المتحالفة لإقامة نظام شامل للأمن الدولي يشمل الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والانسانية على السواء . ان مسار السياسة الخارجية للبلدان المتأخية ، كما وردت في قرارات مؤتمرات أحزابها القيادية ، موجهة نحو خلق عالم يسوده الأمن بالنسبة للجميع وخلو من الاسلحة والحرب .

وان المشتركين في الاجتماع يؤيدون بحزم استمرار وتعميق الحوار السياسي فيما بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة مع الحرص بأقصى درجة ممكنة على كفالة أن يكون طابعه الواقعية والنجاح . وينطبق هذا أيضا على الاتصالات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة التي بدأت على أرفع مستوى في جنيف وكذلك على استمرار كل من المحادثات المتعددة الأطراف والثنائية فيما بين البلدان الأوروبية .

ثالثا

والبلدان الممثلة في الاجتماع على استعداد لإقامة أوسع نطاق من التعاون مع البلدان الأخرى لوقف سباق التسلح على الأرض والحيلولة دون توسيع نطاقه الى الفضاء الخارجي وتشجيع نزع السلاح ، وتنادي ببذل جهود مشتركة في المقام الأول في الميادين التالية :

وقف التجارب النووية . يعتبر هذا أحد التدابير المهمة للغاية والممكن تحقيقها بسهولة نحو نزع السلاح ومن شأنه الحيلولة دون تحسين الأسلحة النووية وابتداع أنواع جديدة من هذه الأسلحة . وان السبيل المؤدي الى تحقيق أهدافها يمر من خلال الوقف الاختياري المتبادل للتفجيرات النووية لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والبدء على الفور في مفاوضات حول فرض حظر كامل على التجارب النووية في ظل أحكم نظام للإشراف . ويرحب المشتركون في الاجتماع بقيام الاتحاد السوفياتي بتجديد تمديد فترة وقفه الاختياري من طرف واحد ويطلبون الى الولايات المتحدة أن تحذو حذوه . وفي الوقت نفسه ، يطلب المشتركون الى الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية وقف تجاربها النووية واتخاذ خطوات نحو التبكير بإبرام اتفاق بشأن فرض حظر عام على هذه التجارب .

الإزالة المتبادلة والكاملة للقذائف السوفياتية والأمريكية المتوسطة المدى المقامة في المنطقة الأوروبية ، على أن يكون مفعوما أن بريطانيا العظمى وفرنسا لن تزيدا ترسانتيهما النووية المعنيتين وأن الولايات المتحدة لن تنقل قذائفها الاستراتيجية والمتوسطة المدى الى بلدان أخرى . وإذا ما تم بصورة كاملة فك القذائف الأمريكية المتوسطة المدى المقامة في أوروبا ، فستتم أيضا إزالة القذائف السوفياتية التكتيكية المعززة المدى من أراضي الجمهورية الديمقراطية الألمانية والجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية .

اتفاقات محددة في المحادثات السوفياتية - الأمريكية بشأن الأسلحة النووية والفضائية تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجانبين فضلا عن مصالح جميع الدول الأخرى . تؤكد الدول الأعضاء في معاهدة وارسو من جديد التزامها بالمعاهدات والاتفاقات الموقعة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتطلب باستمرار الى الولايات المتحدة أن تتقيد تقيّدا دقيقا باتفاقات محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . وثمة أخطار ماثلة نتيجة "حرب النجوم" ، وبرنامج الأسلحة الضاربة الفضائية ، ونتيجة لانضمام دول أخرى إليها ، ووضع خطط مثل "مبادرة الدفاع الأوروبية" في عدد من بلدان أوروبا الغربية . ويجب استعمال الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لصالح البشرية جمعاء .

تدمير أنواع أسلحة التدمير الشامل مثل الأسلحة الكيميائية وتصفية القاعدة الصناعية لانتاجها بحلول نهاية هذا القرن . ينبغي الدأب على تكثيف الجهود لضمان الاستكمال الناجح للمفاوضات الجارية في مؤتمر جنيف بشأن إبرام اتفاق مقابل . وينبغي أن تمتنع الدول عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي الى إعاقة الحظر والتدمير الكاملين للأسلحة الكيميائية . ويوقف المشتركون في الاجتماع موقفا ثابتا ضد استمرار زيادة ترسانات أسلحة التدمير الشامل التي من هذا النوع ووزعها في أراضي البلدان الأخرى ويطلب المشتركون الى بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي الامتناع عن تحقيق الخطط المتعلقة بانتاج ووزع الأسلحة الثنائية في أوروبا ، وهي نوع من الأسلحة الكيميائية شديد الخطورة .

خفض كبير للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية على الصعيدين العالمي والاقليمي . توصي الدول الأعضاء في معاهدة وارسو ببدء هذا النوع من التخفيضات في أوروبا حيث وصل تركيز القوات والأسلحة مدى واضح الخطورة . وفي هذا الصدد ، وافق الاجتماع على توجيه نداء الى الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والى جميع البلدان الأوروبية .

تنفيذ اشراف فعّال في جميع مجالات ومراحل خفض الأسلحة ونزع السلاح بكل من الوسائل التقنية الوطنية والاجراءات الدولية بما في ذلك التفتيش الموقعي . والدول الممثلة في الاجتماع على استعداد للموافقة على أي تدبير اشرافي تكميلي .

وتؤكد الدول الأعضاء من جديد موقفها القائل بأنه ينبغي بذل مزيد من الجهود على نطاق دولي لإزالة القواعد العسكرية الأجنبية وسحب القوات الأجنبية المرابطة في بلدان أخرى .

وقد تفرج التدابير العملية الرامية الى خفض الاسلحة ونزع السلاح موارد مادية ومالية وبشرية ضخمة لاستعمالها في الأغراض السلمية والخلافة بما في ذلك القضاء على التخلف الاقتصادي في عدة أجزاء من العالم . ويعلق المشاركون في الاجتماع أهمية كبيرة على عقد مؤتمر دولي بشأن مسائل نزع السلاح والتنمية ، وفقا لقرار الامم المتحدة ذي الصلة .

وتتطلب الحالة الدولية المندرة بالخطر ، على نحو عاجل ، أن تعمل بفعالية ، المحافل الثنائية والمتعددة لمفاوضات تحديد الاسلحة ونزع السلاح وألا تستخدم كستار لتبرير سباق التسلح .

رابعاً

وتعتبر الدول الاعضاء في معاهدة وارسو تعزيز الأمن والتعاون في اوروبا مهمة أساسية بالنسبة لسياساتها الخارجية . وتتخذ هذه الدول موقفاً ينادي بتخفيض مستوى المواجهة العسكرية في اوروبا ، وخفض القدرات العسكرية في القارة ، والتقدم المستمر في جعل اقليم اوروبا خالياً تماماً من الاسلحة النووية والكيميائية . ان انشاء مناطق خالية من أسلحة التدمير الشامل هذه في البلقان ومنطقة وسط اوروبا ومنطقة البلدان الشمالية وغيرها من مناطق القارة من شأنه أن يسهل تعزيز الاستقرار والثقة . وتهدف الاقتراحات التي قدمتها مؤخراً الجمهورية الديمقراطية الألمانية والجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية وكذلك جمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية رومانيا الاشتراكية وأيدها المشاركون في الاجتماع ، الى تحقيق هذه الغايات .

وستفيد قضية الانفراج في اوروبا من إبرام اتفاقات مقبولة للجانبين في محادثات فيينا بشأن خفض القوات المسلحة والاسلحة في اوروبا .

ان النجاح في الوصول الى نتائج في المرحلة الاولى لمؤتمر ستوكهولم من شأنه أن يساهم في ترسيخ الأمن والثقة في اوروبا ومن شأنه أن يوجد ظروفًا مواتية بدرجة أكبر للمضي قدماً نحو تطوير مسائل نزع السلاح على نطاق اوروبي شامل .

وطالما وجدت التجمعات العسكرية المتعارضة في اوروبا ، فسيظل اقتراح الدول الاعضاء في حلف وارسو قائماً بإبرام معاهدة مع بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي بشأن التخلي المتبادل عن استعمال القوات المسلحة وبشأن الحفاظ على علاقات سلمية ، تكون

مفتوحة أيضا للبلدان الأخرى . وبغية تخفيف حالة التوتر الراهنة ، ينادي المشتركون في الاجتماع بمواصلة وتطوير الحوار بين بلدان معاهدة وارسو وبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ، بما في ذلك إقامة صلات مباشرة بين المنظمين بغرض الوصول إلى اتفاقات ملائمة .

وفي ظل الحالة الدولية السائدة ، ترى الدول الممثلة في الاجتماع أن من المهم اتخاذ خطوات لتحسين الحالة في منطقة البحر المتوسط ولجعل هذه المنطقة منطقة سلم وأمن وحسن جوار وتعاون على الدوام . ويمكن أن يؤدي الانسحاب المتزامن للقوات البحرية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من البحر المتوسط دورا هاما في هذا الصدد .

وتعلق البلدان الاشتراكية أهمية شديدة على اجتماع الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المقرر عقده في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر القادم وهي تقف على أهبة الاستعداد للاسهام في تحقيق تنمية متوازنة في عملية تشمل أوروبا بأسرها في جميع الميادين التي تشملها وثيقة هلسنكي الختامية .

وسوف يؤدي إقامة اتصالات رسمية بين مجلس التعاضد الاقتصادي أو البلدان الأعضاء في المجلس بمفئتها الفردية وبين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي إلى إيجاد امكانيات جديدة للتعاون ذي المنفعة المتبادلة .

وتتعارض الدعوات إلى إعادة النظر في الحدود بين الدول الأوروبية وإلى إجراء تغيير في نظمها الاجتماعية - السياسية مع تدعيم الثقة والتفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار في أوروبا . ولا يجوز انتهاك حرمة حدود ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا . واحترام الحقائق الإقليمية والسياسية الراهنة هو شرط لا غنى عنه لدوام السلم في أوروبا وإقامة علاقات طبيعية بين دول القارة . ويتعارض نشاط القوات الانتقامية الساعية لاسترداد الأراضي ، وعلى رأسها جميع القوات في جمهورية المانيا الاتحادية ، وتشجيع روح الانتقام أينما كانت ، مع مصلحة السلم والأمن والتعاون في أوروبا ، ومع روح ونص بيان هلسنكي الختامي .

وتحتاج أوروبا إلى إحياء الوفاق وتقدمه إلى مرحلة أكثر استقرارا . وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان أمن مستقر لجميع الشعوب في أوروبا ، ولإنهاء الانقسام في القارة ، ولإيجاد أوروبا تتسم بالسلم والتعاون الودي وحسن الجوار . وهذا هدف واقعي ويمكن تحقيقه من خلال بذل جهود نشطة مشتركة .

خامسا

قام كبار زعماء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية بولندا الشعبية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية رومانيا الاشتراكية وجمهورية هنغاريا الشعبية ، بتبادل الآراء بشأن بؤر التوتر الدولي وحالات الازمات وأكدوا من جديد استعداد دولهم للاسهام في تحقيق تسوية عادلة لها من خلال المفاوضات . وأدان المشتركون في الاجتماع تدخل القوى الامبريالية في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة والحملة الدعائية الافتراضية ضد البلدان الاشتراكية والبلدان الأخرى ، وأساليب إملاء الإرادة ، وأعمال العدوان التي ترتكب في أنحاء مختلفة من العالم .

وأعاد المشتركون في الاجتماع تأكيد موقفهم المبدئي الوارد تفصيلا في اعلان صوفيا الذي أصدرته دولهم بشأن المنازعات وبؤر التوتر في الشرقين الاوسط والادنى ، وجنوب شرق آسيا ، وأمريكا الوسطى والجزء الجنوبي من افريقيا والمناطق الأخرى في العالم . وهم يدعون الى تعزيز السلم والأمن واقامة علاقات حسن الجوار والتعاون في آسيا وحوض المحيط الهادئ وافريقيا وامريكا اللاتينية .

وتعهد المشتركون في الاجتماع بالتضامن مع الشعوب المناضلة ضد السياسة العدوانية الامبريالية ، وفي سبيل الاستقلال والتقدم الاجتماعي والاقتصادي ، ومن أجل الحق في التنمية الحرة المستقلة دون تدخل خارجي .

ولاحظوا نمو الدور الذي تظطلع به حركة عدم الانحياز ، والذي يشكل عاملا هاميا في العلاقات الدولية ، وأعربوا عن أملهم في أن يسهم مؤتمر القمة للحركة الذي سيعقد في هراري في عام ١٩٨٦ في تعزيز السلم والأمن الدوليين .

وتعترض البلدان الممثلة في الاجتماع ، لأسباب مبدئية ، على جميع أشكال الارهاب ، وفي المقام الأول الارهاب الذي تمارسه الدول والذي يهدد بتفسيخ العلاقات الدولية ، وتبدي استعدادها للتعاون على نحو بناء مع جميع الدول من أجل استئصال هذه الظاهرة الخطيرة من حياة المجتمع العالمي .

ولقد أصبحت مهمة تطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية ذات أهمية متزايدة وملحة . وتترتب على الحالة الاقتصادية الخطيرة للبلدان النامية واستغلال الاستعمار الجديد لها آثار خطيرة بالنسبة للسلم ونظام العلاقات الدولية بأكمله . ويمثل هذا

أحد الأسباب الجذرية للتوتر الدولي والمنازعات القائمة في المناطق المختلفة من العالم . وليس في وسع أي مجموعة من الدول أن تقوم ، بمعزل عن غيرها ، بحل مشاكل الاقتصاد العالمي المعقدة . ويؤيد زعماء الدول الممثلة في الاجتماع إعادة تشكيل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية بأكمله على أساس ديمقراطي . وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكفل المساواة لجميع الدول في مجال الأمن الاقتصادي ، والقضاء على التخلف ، وتسوية مشكلة المديونية الخارجية تسوية عامة وعادلة . وهم ثابتون على رأيهم في أنه يجب تخليص الممارسة الدولية من جميع أشكال التمييز وسياسات المقاطعة وفرض جزاءات وأسعار فائدة عالية ، وإقامة حواجز اصطناعية أمام التبادل العلمي - التقني والتبادل التكنولوجي .

وينادي المشاركون في الاجتماع بإقامة تعاون فيما بين جميع الدول في مجال إنشاء نظام دولي لتطوير الطاقة النووية تطويراً مأموناً ، بما في ذلك إنشاء آلية تشغيلية للإعلام والإبلاغ . وهم يدعون إلى زيادة الدور الذي تضطلع به في هذا الميدان كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، والتي عقد مؤتمر دولي منفصل لمناقشة كامل طائفة القضايا ذات الصلة .

وتود الدول الممثلة في الاجتماع أن ترى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى تساهم بقدر أكبر في الحفاظ على السلم ، وإنهاء سباق التسلح وتشجيع نزع السلاح ، وفي حل جميع المشاكل العالمية التي تواجه البشرية . وهي تبذل ، وستواصل بذل كل ما في وسعها لكي تضمن أن تؤدي السنة الدولية للسلم في عام ١٩٨٦ إلى حدوث تقدم حقيقي نحو إقامة عالم أفضل وأكثر أمناً .

سادساً

ونالت مسألة تعزيز الوحدة والتماسك والخلف الدفاعي للدول الأعضاء في معاهدة وارسو ، وتطوير تعاونها في كل المجالات ، عناية خاصة في الاجتماع . وأكدت هذه الدول على أهمية التعاون النشط المتزايد في المسائل الدولية ، وفي رسم وتنفيذ سياساتها الخارجية المنسقة ، التي تهدف إلى ضمان أمن الشعوب ، وإزالة خطر نشوب حرب نووية ، وتعزيز نزع السلاح ، وتعزيز السلم الدولي .

وأعدت الدول المشاركة في الاجتماع تأكيد موقفها الذي لم يتغير بشأن الحل المتزامن لمنظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي .

وأعلن المشاركون في الاجتماع عن تأييدهم لزيادة توسيع تبادل الخبرات فسي مجال البناء الاشتراكي ، مع التعريف المتبادل والواسع النطاق لكل منهم بشؤون ومشاكل الآخرين ، والاستخدام المكثف لوسائل الاعلام تحقيقا لهذا الغرض . وشددوا على أهمية زيادة فعالية العلاقات الاقتصادية والعلمية - التقنية والتبادلات الشفافية ، وعلى أهمية توسيع الاتصالات بين الاوساط العمالية والدوائر الاجتماعية ، والعلاقات المحلية والسياحية ، وعلى أهمية تعميق التعاون في المجالات الأخرى . وأكدت من جديد الدول الممثلة في الاجتماع على انها مستعدة للعمل بنشاط على تطوير علاقاتها ، والتعاون متعدد الجوانب مع جميع الدول الاشتراكية الأخرى ، وذلك لصالح الكفاح من أجل السلم والاشتراكية وضد الامبريالية .

وأعطى الاجتماع تقييما إيجابيا للعمل الذي أنجزته لجنة وزراء الخارجية ولجنة وزراء الدفاع الوطني في الفترة المنصرمة منذ الاجتماع الماضي للجنة الاستشارية السياسية ، وحدد المهام المقبلة لهاتين اللجنتين .

وعلى أساس تقرير القائد الأعلى للقوات المسلحة المتحدة للدول الاعضاء في معاهدة وارسو ، اعتمدت اللجنة الاستشارية السياسية قرارا بشأن النشاط العملي للقيادة العليا .

وتم الاتفاق على أن تقوم حكومة هنغاريا الشعبية ، بصفتها البلد المستضيف للاجتماع ، بتوزيع النداء المعتمد وهذا البلاغ .

وسيعقد الاجتماع المقبل للجنة الاستشارية السياسية للدول الاعضاء في معاهدة وارسو في برلين ، عاصمة الجمهورية الديمقراطية الألمانية . وعيّن هاربرت كروليكوفسكي ، وزير الدولة وممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية أمينا عاما للجنة الاستشارية السياسية خلال الفترة القادمة .

وتتميز الاجتماع بجو تسوده الصداقة والتعاون الرفاعي ، وبتوافق وجهات النظر بشأن جميع المسائل التي نوقشت .

المرفق الثاني

نداء

موجه من الدول الاعضاء بمنظمة معاهدة وارسو الى
الدول الاعضاء بمنظمة حلف شمال الاطلسي والى جميع
البلدان الاوروبية لوضع برنامج لتخفيض القوات
المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا

إن الدول الاعضاء في معاهدة وارسو ، إذ تدرك مسؤوليتها تجاه شعوبها وتجاه
البشرية بالنسبة لإقرار السلم في أوروبا وفي العالم أجمع وللمضي الى إحداث تغيير
جذري نحو الأفضل في الوضع الدولي المعقد الراهن ، ترى أن هناك حاجة الآن ، أكثر من
أي وقت مضى ، لاتخاذ إجراءات حاسمة وتدابير محددة تهدف الى إنهاء سباق التسلح ،
والمضي نحو نزع سلاح فعال ، وتفادي خطر الحرب .

وهي تؤيد البرنامج الذي يقترحه الاتحاد السوفياتي بالنسبة للتصفية الكاملة
والشاملة للأسلحة النووية وسائر أنواع أسلحة التدمير الشامل بحلول نهاية هذا
القرن . وهي مقتنعة بأن وقف الاختبار النووي ، وتحقيق نزع السلاح النووي ، ومنع
امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، وفرض حظر على الاسلحة الكيميائية
وتصفيتها ، وغير ذلك من التدابير ذات الصلة بنزع السلاح ستؤدي الى تحقيق قيام عالم
أكثر أمنا لشعوب أوروبا والكرة الأرضية بأسرها .

وتصرح الدول المتحالفة بأن هناك نهجا معقدا إزاء مشاكل نزع السلاح وأنه
ينبغي دعم تصفية أسلحة التدمير الشامل بتخفيضات ملحوظة في القوات المسلحة والاسلحة
التقليدية . وعلاوة على مشكلة تحرير أوروبا من الاسلحة النووية ، تكتسب مشكلة تخفيض
القوات المسلحة والاسلحة التقليدية المزيد من الأهمية ، بصفة مطردة ، بالنسبة لحاضر
ومستقبل القارة الأوروبية . فعلى أرض هذه القارة يقف أكبر تجمعين من تجمعات القوات
المسلحة المجهزة بأحدث الاسلحة وكل منهما يواجه الآخر ، كما تنمو على قدم المساواة
القدرة التدميرية لبعض نظم الاسلحة التقليدية وقدرة أسلحة التدمير الشامل . وتسعى
الدول المتحالفة الى أن تكون التدابير المحددة لنزع السلاح النووي ، والتخفيضات في
الاسلحة التقليدية وفي القوات المسلحة ، متبوعة بتخفيضات ملائمة في النفقات
العسكرية للدول .

وإن الدول الأعضاء في معاهدة وارسو ، وهي تستلهم هذه الاعتبارات ، فإنها تتقدم بهذه الاقتراحات المحددة الى جميع الدول الأوروبية الأخرى والى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا . وتشكل هذه الاقتراحات ملحقا هاما لبرنامج القضاء على أسلحة التدمير الشامل ، ولكنها في الوقت نفسه تتسم بطابع مستقل ، وسيؤدي تنفيذها الى الإقلال من خطر الحرب الى حد كبير .

أولا

تقترح الدول الأعضاء في معاهدة وارسو أن يجرى تخفيض كبير في القوات البرية والقوات الجوية التكتيكية في الدول الأوروبية وفي القوات المناظرة التابعة للولايات المتحدة وكندا ، المرابطة في أوروبا . وفي الوقت نفسه الذي يجرى فيه تخفيض الأسلحة التقليدية ، ينبغي أيضا إجراء تخفيض في الأسلحة النووية التكتيكية التي يصل مداها الى ١٠٠ كيلومتر .

وتشتمل المنطقة الجغرافية المشمولة بالتخفيض جميع اقليم أوروبا من المحيط الأطلسي الى جبال الأورال .

وهي تقترح أن ينفذ تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية بالتدرج في مواعيد يتفق عليها مع ابقاء التوازن العسكري على أدنى المستويات الممكنة وبدون تعريض أمن أي من الطرفين للخطر . ومن المفترض علاوة على ذلك أن تتم بالتوازي مع تخفيض القوات ، إزالة أسلحتها ومعداتها بما في ذلك الوسائل النووية .

ويقترح كخطوة أولى إجراء تخفيض متبادل لمرة واحدة ، ينفذ بطريقة تسمح بتقليص حجم قوات البلدان المنتمية الى الحلفين العسكريين - السياسيين المتعارضين بمقدار ١٠٠ ٠٠٠ الى ١٥٠ ٠٠٠ جندي على كل من الجانبين خلال عام أو عامين . وللتخفيضات في القوات الجوية التكتيكية ، التي تتم في إطار هذه التدابير ، أهمية كبرى ، وبعد ذلك مباشرة ، وبافتراض وجود الرغبة لدى بلدان حلف شمال الأطلسي في التصرف بالمثل فإن الدول الأعضاء في حلف وارسو على استعداد لإجراء تخفيضات كبيرة أخرى تؤدي الى خفض القوات البرية والقوات الجوية التكتيكية للحلفين العسكريين كليهما في أوروبا في وقت لا يتجاوز أوائل التسعينات بنحو ٢٥ في المائة بالمقارنة مع المستويات الحالية وتؤثر مثل هذه التخفيضات في أكثر من نصف مليون من أفراد القوات على كل من الجانبين ، وبهذا الشكل تخفض القوات المسلحة المتعارضة في أوروبا بما يزيد على مليون فرد .

وتؤيد الدول الاشتراكية المتحالفة مواصلة عملية التخفيضات في القوات المسلحة والأسلحة في كل من منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة حلف وارسو . ومن شأن إجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والأسلحة لكل من الحلفين أن يتيح لجميع البلدان الأوروبية الأخرى الانضمام الى هذه العملية .

وهي تقترح أن يجري تسريح عناصر القوات المسلحة التي تخفض في شكل وحدات أكبر ، ووحدات ، ووحدات فرعية بصورة متكافئة مع أسلحتها ومعداتنا ، ويسرح أفراد القوات وفقا للإجراءات المقررة في البلد المعين .

ويمكن تدمير الأسلحة والمعدات الخاضعة للتخفيض أو تخزينها على الأراضي الوطنية وفقا لإجراءات متفق عليها . وينبغي تدمير الرؤوس الحربية النووية . ويمكن ، رهنا بالاتفاق ، تحويل بعض أنواع المعدات العسكرية الى أغراض سلمية .

ولا يمكن للأموال التي تصبح متاحة نتيجة للتخفيضات المناسبة في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية أن تخصص لانتاج أنواع جديدة من الأسلحة أو لأغراض عسكرية أخرى ؛ بل ينبغي استخدامها من أجل احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا

تقترح الدول أعضاء حلف وارسو العمل على وضع نظام للتخفيضات في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية تؤدي عملية التخفيض بموجبه الى تقليل خطر الهجوم المفاجئ ، ويسهم في توطيد الاستقرار الاستراتيجي في القارة الأوروبية . وهي ، إذ تضع هذه الغاية نصب أعينها تقترح التوصل الى اتفاق منذ اللحظة الأولى من بداية العملية على إجراء تخفيض كبير في القوات الجوية التكتيكية للحلفين العسكريين - السياسيين في أوروبا ، وعلى تخفيض مستوى حشد القوات على طول خطوط الاتصال بين الحلفين .

وتحقيقا لهذا الغرض ذاته ، يتم اتخاذ وتنفيذ تدابير تكميلية مناسبة لتعزيز القناعة لدى بلدان منظمة حلف وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي والدول الأخرى في أوروبا بأنه لن تشن عمليات هجومية مفاجئة ضدها .

ويعتزم الطرفان التوصل الى اتفاق بشأن الحد من المناورات العسكرية وحجمها بشأن تبادل معلومات أكثر تفصيلا عن حجم القوات والمعدات التي جرت إعادة وزعها من

المناطق الأخرى إلى أوروبا خلال فترة التدريبات العسكرية وغير ذلك من التدابير لتيسير زيادة الثقة المتبادلة .

كما أن تنفيذ تدابير من قبيل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والكيميائية في القارة الأوروبية والتخفيض التدريجي للنشاط العسكري للحلفين العسكريين ، وارساء دعائم التعاون بين الدول الأعضاء فيهما بشأن المسائل المتعلقة بتخفيض ونزع السلاح ، من شأنه أن يعزز الثقة ويهيئ ظروف أكثر مواتاة لتخفيض القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا .

ثالثا

إن تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية سوف يتم بالاقتران مع التحقق الفعال والموثوق به من هذا التخفيض عن طريق الوسائل التقنية الوطنية والاجراءات الدولية بما في ذلك التفتيش الموقعي .

وتقترح هذه الدول ، إلى جانب تدابير التحقق من عملية التخفيض ، مراقبة الأنشطة العسكرية التي تقوم بها القوات المتبقية بعد اجراء التخفيضات .

وسيتم تطبيق اشكال مناسبة من التحقق فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تعزيز الثقة المتبادلة وتنفيذها بما ينسجم مع الاتفاقات .

ولأغراض التحقق ، سيتبادل الطرفان ، في موعد متفق عليه ، بيانات عن مجموع أعداد الافراد في قواتهما البرية والجوية والضاربة التكتيكية المرابطة في منطقة التخفيض ، فضلا عن بيانات منفصلة بشأن العناصر المطلوب تخفيضها وتلك التي لن يمسهما التخفيض . وسيتم تبادل المعلومات بشأن تسمية التشكيلات المطلوب حلها ومجموع أعداد أفراد قواتها وموقعها وكمية الأنواع الرئيسية لأسلحتها المتفق عليها . وسيخطر الطرفان كلا منها ببدء التخفيض واتمامه .

وسيتم ، لأغراض التحقق ، تشكيل لجنة استشارية باشتراك ممثلين عن منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو فضلا عن ممثلين من البلدان الأوروبية المحايدة وغير المنحازة وغيرها من البلدان المهمة بهذا الأمر .

ويمكن ، عند الاقتضاء إجراء تفتيش موقعي لتخفيض القوات المسلحة وتدمير المخزون من الأسلحة باشتراك ممثلي اللجنة الاستشارية الدولية . وسيتم ، لأغراض هذا الاشراف ، إنشاء مراكز مراقبة إشرافية في محطات السكك الحديدية والمطارات والموانئ الرئيسية تضم ممثلين عن اللجنة الاستشارية الدولية .

ويمكن لهذه المقترحات المتعلقة بتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا أن تكون موضوع مناقشة بناءة في المرحلة الثانية للمؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والتدابير الأمنية وتدابير نزع السلاح في أوروبا .

وفي الوقت ذاته ، ومع مراعاة الحاجة الملحة لاتخاذ اجراءات لتخفيف مستوى المواجهة العسكرية في أوروبا ، فإن الدول الأعضاء في معاهدة وارسو سوف تعتبر أن من الممكن الشروع دون تأخير في دراسة المقترحات المقدمة هنا . وهي ترى أن في الامكان ، تحقيقا لهذه الغاية ، انعقاد محفل خاص تشترك فيه الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا .

كما انها على استعداد لتوسيع إطار مفاوضات فيينا بشأن الخفض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة في أوروبا الوسطى من خلال انضمام دول اوروبية أخرى وما يقابل ذلك من تعديل في مهمة هذه المفاوضات .

وهي ، إذ تعلن استعدادها للاستفادة من كافة القنوات المتاحة للخفض المتبادل لمستوى المواجهة العسكرية على نطاق أوروبا كلها ، فانها تعيد تأكيد اهتمامها بخفض الأسلحة والقوات المسلحة في أوروبا الوسطى وتؤيد مرة أخرى انتهاء المرحلة الأولى لمؤتمر ستوكهلم نهاية ناجحة .

وفيما يتعلق بتقييم النوايا الحقيقية للمجموعات السياسية - العسكرية والدول الفردية فان مسألة العقائد العسكرية لا تقل أهمية .

إذ يجب تبييد الشكوك المتبادلة وعدم الثقة التي تراكمت على مدى سنوات عديدة ، ويجب أن يتعرف كل من الجانبين على مشكلات الطرف الآخر في هذا الصدد أيضا على نحو تام . ويجب ، لصالح الأمن الأوروبي والعالمي ، أن تكون المفاهيم والعقائد العسكرية للأحلاف العسكرية ذات طابع دفاعي .

وتعلن الدول الأعضاء في معاهدة وارسو ، بمسؤولية كاملة ، أنها لن تبادر بعمل عسكري ، في أية ظروف ، ضد أية دولة سواء في أوروبا أو في أية منطقة أخرى من العالم ، ما لم تكن هي نفسها ضحية للعدوان . وتنسحب مقترحاتها من سياستها الشابتة الرامية الى إزالة التهديد العسكري وابتعاد عالم مستقر وآمن ، ومن الطابع الدفاعي لعقيدها العسكرية القائم على الحفاظ على القوات المسلحة عند أدنى مستوى ممكن وخفض القدرات العسكرية الى المستوى الذي لا غنى عنه لأغراض الدفاع .

ولقد استرشدت الدول الأعضاء في منظمة معاهدة وارسو بنفس النوايا السلمية وهي تقدم اقتراحها بحل الخلافين العسكريين في آن واحد .

وتعلن الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي أيضا أن حلفها ذو طابع دفاعي . وبالتالي فلن يكون هناك أي عائق أمام خفض الكبر المتبادل في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا .

وإن دول معاهدة وارسو ، إذ تقدم هذا النداء ، لا تضع أي شروط مسبقة لبدء المناقشة الموضوعية للمقترحات الواردة فيه .

وهي مستعدة للنظر ، بروح خلاقة ، في المقترحات الأخرى ذات الصلة التي تضعها الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي أو الدول المحايدة وغير المنحازة أو الدول الأخرى في أوروبا .
